

حوكمة الأمن الغذائي في البلاد العربية على ضوء بعض المؤشرات

Governance of food security in the Arab countries in the light of some indicators

نجاح يحيى باي*

جامعة جيجل-الجزائر

Nadjah.yahiabey@univ-jijel.dz

تاريخ الارسال: 2022/11/11 تاريخ القبول: 2022/12/17 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

يستعرض المقال اشكالية حوكمة الامن الغذائي في البلاد العربية في ظل العجز عن سد الفجوة الغذائية وعدم تحقيق الاستقرار في مؤشرات الأمن الغذائي التي ترتبط بقضايا سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية كثيرة، كالجوع ونقص التعديدية وتقلبات المناخ والاستقرار والصدمات وتكاليف الغذاء وعدم المساواة ومستوى الاكتفاء الذاتي من الموارد الأساسية، رغم وجود بعض الاستراتيجيات التي تركز على الاستثمار في مجالات حيوية كالزراعة والزراعية والثروة الحيوانية بهدف حصر مساحة المناطق الجافة وزيادة مشاريع انتاج السلع الغذائية، وذلك من خلال التركيز على ضرورة حوكمة آليات التخطيط والتنفيذ وتكامل سياسات العمل العربي المشترك لضمان مواجهة تحديات الأمن الغذائي وتحسين مؤشرات ذات العلاقة بعوامل وأسباب كثيرة كظهور جائحة كوفيد-19 واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية بالإضافة الى الازمات الاقتصادية والمالية وتقلبات الأسعار والتغيرات المناخية، مادام أن الحوكمة الغذائية لا تكفي فقط بعامل تحقيق القدرة على توفير الغذاء وضمان سلامته وإنما تساعد أيضا على تحقيق الصمود أمام الأخطار المحتملة والتقليل من الاعتماد على الخارج.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة؛ الامن الغذائي؛ حوكمة الامن الغذائي؛ مؤشرات الأمن الغذائي.

Abstract:

The article reviews the problem of food security governance in the Arab countries in light of the inability to bridge the food gap and the lack of stability in food security indicators that are related to many political, social, economic and environmental issues, such as hunger, lack of encroachment, climate fluctuations, stability, shocks, lunch costs, inequality, and the level of self-sufficiency in basic resources Despite the existence of some strategies that focus on investment in vital areas such as agricultural development and livestock, with the aim of limiting the area of dry areas and increasing projects for the production of food commodities, by focusing on the need to govern planning and implementation mechanisms and the integration of joint Arab action policies to ensure meeting the challenges of food security and improving its indicators. Related to many factors and reasons such as the emergence of the COVID-19 pandemic and the outbreak of the Russian-Ukrainian war in addition to the economic and financial crises, price fluctuations and climate changes, as long as food governance is not only a factor in achieving the ability to provide lunch and ensure its safety, but also helps to achieve resilience. In front of the potential dangers and reduce dependence on the outside.

Keywords: governance; food security; food security governance; food security indicators.

مقدمة

لقد أفرزت إشكالات الاستدامة التي طرحتها نظريات الحوكمة العديد من الاتجاهات المعرفية الجديدة التي حاولت ربط الحوكمة بموضوعات وقطاعات مختلفة، تماشياً مع طبيعة التحولات المتسارعة التي بدأ يشهدها العالم منذ أواخر القرن الماضي، حيث برزت الحوكمة في هذا الإطار كمدخل منهجي - تحليلي لتحديد الاستراتيجيات والبرامج والأولويات في مجالات الحياة المختلفة سياسياً وإدارياً واقتصادياً واجتماعياً.

رغم أن توجهات المفهوم الذي جاءت به أدبيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لم تكتف بالجوانب الممارساتية عملياً وإيديولوجياً، وإنما عملت أيضاً على بلورة حلولاً موضوعية لمعالجة ظاهرة التعثر في مجالات الإقلاع التنموي المختلفة التي كانت مرجوة في دول العالم الثالث منذ أواخر القرن العشرين، وذلك ليس فقط لارتباطه المباشر بعيوب أسلوب ممارسة الحكم واليات عمله المختلفة، وإنما أيضاً لعدم تحسن مؤشرات التنمية بالبلدان النامية رغم حجم التمويل والمعونة الدولية المقدمة من أجل مواجهة الأزمات والحد من سلبات المخاطر والكوارث، نتيجة استفحال بعض الممارسات كاستغلال النفوذ وغياب الشفافية والمحاسبة والرؤية الاستراتيجية وتضييق مجال المشاركة العامة، حيث اعتبرت هي الأخرى من أهم العوامل التي جعلت هذه الدول تغرق في أزمات يستحيل حلها أو الخروج منها إلا بتبني إصلاح جذري على مستوى الحكم، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز اتجاه جديد يدعو إلى ترميم القيم الغربية الداعمة للمشاركة والمساءلة والشفافية بالشراكة مع فواعل المجتمع جميعاً من حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني.

ومن هنا تم فرض برامج التكيف الهيكلي على الدول العربية باعتبارها جزءاً من دول العالم الثالث، كما تم إجبارها على إدخال بعض الإصلاحات في مجال التسيير خدمة للتنمية الإنسانية الشاملة عوض التركيز على رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يركز على تراكم رأس المال المادي خلافاً لمفهوم التنمية الذي يركز على تحقيق التقدم المادي المقرون بالعدالة الاجتماعية وأولويات الحق في الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والوضع المعيشي اللائق، كونها لا تزال تعاني من قصور في مجال الأمن الغذائي ولو بدرجات متفاوتة، بسبب اعتمادها على استيراد أكثر من خمسين بالمائة من احتياجات سكانها من الحبوب والقمح وغيرها من الخارج.

فعلى الرغم من تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان الألفية الثالثة الذي اعتبر الحكم الرشيد عموداً فقرياً لأي إصلاح اقتصادي بل وشرطاً أساسياً لتقديم القروض والمعونات الدولية، ظل الإطار العلائقي القائم بين الحوكمة والأمن الغذائي في البلاد العربية، يتأرجح بين ضرورات الجدلية السياسية - الاقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الآثار الاجتماعية التي تفرزها على صعيد الدولة القومية ومبررات التدعيم السياسي - الاقتصادي التي ينبغي أن تحظى برضى قوى ومنظمات دولية مختلفة لأجل تحقيق أهداف الاستقرار السياسي والاجتماعي تحت مسميات وذرائع كثيرة، مما جعلها دائماً عرضة لهزات اجتماعية واقتصادية متكررة في كل أزمة عالمية يشهدها اضطراب الإمدادات العالمية من الغذاء، سواء نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج أو بسبب النزاعات والحروب وتقلبات المناخ والتصحر وشح المياه وغيرها.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح التساؤل الرئيس التالي: ماهي مبررات حوكمة الأمن الغذائي في البلاد العربية ؟ وما مدى استقرار مؤشرات أمنها الغذائي في ظل التحديات الإنمائية الراهنة؟ وللإجابة على هذا السؤال تم تسليط الضوء في هذه الورقة البحثية على مختلف الاتجاهات المرتبطة بالحوكمة والأمن الغذائي في البلاد العربية، من خلال التطرق إلى ثلاثة محاور، المحور الأول نتطرق فيه إلى بعض اتجاهات الحوكمة في ظل الطروحات الإنمائية الجديدة. والمحور الثاني نخصه لتناول بعض مبررات الأمن الغذائي ودعائمه الأساسية، أما المحور الثالث فسنطرق فيه إلى مؤشرات الأمن الغذائي وتحدياته في البلاد العربية.

أولاً: بعض اتجاهات الحوكمة في ظل الأطروحات الإنمائية الجديدة

إذا كان مفهوم الحكمة من الناحية الأنطولوجية l'anthologie كثيراً ما يتميز بنوع من الغموض والتعقيد، سواء في معناه الدلالي أو في جانبه التطوري الذي حول معناه العام من مجرد نشاط قيادي أو تصور فلسفي يحاول التمييز بين مفاهيم الحكمة والحكومة والحكم إلى اتجاه عملي يربط الحكمة المعاصرة بموضوعات السياسة العامة والشؤون الدولية بدلا من الاهتمام بموضوعات الاقتصاد والمقاولات والإنتاج، فإن التحولات المتسارعة والمختلفة التي شهدتها العالم في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، قد عجلت بإدراج موضوع الحكمة ضمن برامج وألويات معايير قواعد العولمة وقواها المالية والدولية، مما أدى إلى إعادة النظر في بعض الأساليب والمسائل المتعلقة بإدارة شؤون الحكم كمحورية علاقة الدولة بقوى المجتمع المدني والسوق ودور الفاعلين الجدد على مستوى الفعل العمومي Actionpublic والحقل الدولي Champinternational¹ وغيرها.

فلقد ارتبطت الحوكمة بمختلف مجالات الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية ، كما ساعدت على بروز مجموعة من التوجهات والتصورات الجديدة، حيث لم ينظر لها كمجرد طريقة لممارسة مجموعة من العمليات داخل كيانات مركبة وواسعة اقتصاديا وجغرافيا وسياسيا² وإنما وضعت أيضا كوصفة للدول النامية لأجل مساعدتها على تحقيق ما يعرف بسياسات الانفتاح الليبرالي والتوازن المالي (الإصلاح الضريبي) وخفض النفقات العامة وخصوصة التبادل الخارجي والحد من التضخم.... وغيرها من الحلول المقترحة لتجاوز أزمتها الاقتصادية والاجتماعية.³

وعلى هذا الأساس، إذا كان تنفيذها العملي أصبح يقتضي اليوم ضرورة تخفيف الطرق التقليدية في مجال التسيير والإدارة لضمان شروط الاستقرار والمشاركة العامة ذات العلاقة بالتعبير عن التطلعات والحصول على المصالح والتقليل من مشاكل العمل الجماعي بل واللجوء إلى مجموعة من الشبكات والمؤسسات ذات الطبيعة الدولية أو غير الحكومية لتحقيق أهداف التعاون الدولي المختلفة.⁴ فان الأولويات الرئيسية لاستراتيجيات الاستدامة ولاسيما على مستوى التقدم وتقييم المسؤولية، قد جعلت ارتباطاتها تمتد كذلك إلى اعتبارات اتجاهية واشراكية مختلفة، كأصحاب المصلحة وألويات التنفيذ المستديمة، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الأولويات الرئيسية لإستراتيجية استدامة الشركات.

عملية توجيه القضايا	مجالات التأثير الرئيسية	الشركات الرئيسية
- الالتزام بالمعايير القانونية - دمج الآثار البيئية والاجتماعية في الميزانية - ضمان الشفافية	- الموردين - الطاقة - الماء - انبعاثات غازات الاحتباس الحراري - النفايات الصلبة	- الأخلاق - التوعية المجتمعية - الصحة والأمان

Source: World Bank Corporate Responsibility Strategic Plan A approved December 2016, the world bank
in: <http://documents.worldbank.org/curated/en/702821506406388173/pdf/120000-WP-PUBLIC-CorpResponsibilityStrategicPlan.pdf>

وعموماً، بالرغم من إن هناك من يرى في الحوكمة مجرد سلاح أيديولوجي الغرض منه هو تحقيق السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية والفنية⁵، على عكس الذين يرونها نشاطاً عاماً جاء لأجل تحقيق المصلحة المشتركة للسلطة بشكل رسمي مؤسسي أو غير رسمي، يمكن القول أن ارتباط دورها بطبيعة الأداء الذي تقوم به الحكومة من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي والكفاءة العامة، قد أعطى لها مجموعة من المقاصد والدلالات الإنمائية الهامة، ولاسيما من حيث أهمية ربط الأمن بالتنمية والاهتمام بإجراءات تعزيز الثقة والسلم الاجتماعي، ورفع مستوى التنمية البشرية في مجال الصحة والتعليم والحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة تشجيع الآراء والاقتراحات في مجال صياغة السياسات وتنفيذ برامج وأنشطة التنمية المختلفة، وإعادة الاعتبار لصوت الفقراء والمهمشين والفئات الضعيفة والمحرومة في المجتمع، وكذا الاهتمام بقضايا المساءلة وكشف الحقائق وتقاسم المعلومات والاطلاع عليها.. وغيرها.

وذلك تماشياً مع المفهوم الإنمائي الذي أصبح يعطي الأولوية أولاً للميزة الديمقراطية كأساس لاحترام معايير حقوق الإنسان وحرياته المختلفة وعلاقة القرارات والسياسات المتخذة بحياة الناس وحاجياتهم،، والتوافق ثانياً مع الطرح الانفتاحي الذي يربط الإدارة المثلى للموارد والشؤون العامة بضرورات الوضوح والشفافية والمساءلة وتلبية الحقوق والحاجيات الفردية والجماعية كالتعليم والصحة وحرية الرأي والتعبير واحترام القانون ومكافحة الفساد... وغيرها⁶ حيث كما هناك من ربطها بعملية صنع القرارات المنفذة وغير المنفذة، وتم استخدامها في مختلف السياقات العملية والتحليلية⁷، هناك من اعتبرها أيضاً بمثابة نقطة انطلاق أساسية في تحديد القدرة الحكومية على فرض وصنع القواعد وتقديم الخدمات بغض النظر عن مدى ديمقراطيتها.

ومن ثم يصبح النقاش الأفيد في هذه الحالة هو ذلك الذي يركز على جوانب البنية التحتية والعلاقة النظرية بين الحكم والديمقراطية في تحقيق التنمية ونوعية الحوكمة وغايات الحكم الأربع: (1) الأداء، (2) التنفيذ،

(3) الوظائف، (4) الرغبات⁸، بالإضافة إلى إشكالية الاختلالات التي يعاني منها العالم فيما يتعلق بمسائل عدم المساواة وموازن القوى وفعالية الحوكمة، كما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: أوجه عدم المساواة والاختلالات في موازين القوى وفعالية الحوكمة



المصدر: http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2019_overview_-_arabic.pdf

كما أن علاقات التكامل الهامة بين الحوكمة والتنمية يمكن أن تتجلى كذلك في دور التمكين في تحقيق المشاركة من خلال دمج الناس في المجتمع بصفتهم مشاركين وقادرين على تحديد الموارد وإدارتها بواسطة عناصر أساسية كالمعلومات والمشاركة والمساءلة والقدرة التنظيمية المحلية، حيث يقوم هيكل التمكين على بنية سياسية واجتماعية تعطي الأولوية لإصلاح المؤسسات المحلية والوطنية وتعديل القوانين والمعايير والسوكيات وتوفير الحوافز والموارد والاستثمارات المفضلة لدى الفقراء والمنظمات، مما يضمن تحقيق فوائد التنمية العامة كالعدالة والإنصاف والوصول الى الأسواق وتوفير الخدمات الأساسية وتوسيع حريات الاختيار وتعزيز دور المجتمع المدني ومنظمات الفقراء.⁹

إن تركيز الحكامة على قضايا جوهرية تتعلق بإدارة المجتمع وتنظيمه ، قد جعل ميزتها الاستراتيجية لا تكمن فقط في شفافية مؤسساتها العامة وطبيعة مسؤوليتها الشعبية بل في دورها العملي أيضا في إرساء قيم الإنصاف والمشاركة التعددية في المجتمع، إلى جانب احترام مبدأ المساواة وسيادة القانون بشكل فعال ومستدام. حيث كما تلعب النزعة التنموية في إطارها دورا أساسيا في التعبير على الصوت المدني للأفراد يجب في المقابل تحديد أولوياتهم وحاجياتهم والاستفادة من طاقاتهم لأجل تجسيد سياسات محاربة الفقر وحماية البيئة وتعزيز المساواة بين الجنسين... وغيرها.¹⁰

ولهذا لا غرابة في أن يرتبط مفهومها من الناحية الهيكلية بمجموعة من الإجراءات والمؤسسات والأساليب والقيم والخطط والبرامج، كما يستند الى مجموعة من العناصر أو المكونات¹¹ ذات العلاقة بدور الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تهيئة البيئة الملائمة لنجاح عمليات التفاعل والتشابك بينها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وإداريا، ولابد أن يتأثر من الناحية المحلية بمظاهر العلاقة الموجودة بين الحكومة

والمواطنين، حيث تبرز فكرة الشراكة اليوم كمعيار أساسي في تحقيق قيم المساءلة والشفافية والقدرة على التنبؤ والمشاركة الواسعة كما هو الشأن بالنسبة لاهتمامات البنك الدولي في تعزيز الاستثمار في الرأسمال البشري¹²، وأن يركز العامل الدولي على عمليات التفاعل والاندماج التي تكون بين مجموعة من الفواعل والقوى بحسب رأي لجنة الحكامة العالمية CGG.¹³

فإذا كان جانبها القيمي قد ارتبط بعناصر أساسية هي المصلحة العامة والمسؤولية وحسن الاستجابة والفاعلية وكذا مشاركة المواطنين في الشأن العام، على اعتبار أن الحكامة ليست إلا أسلوباً من أساليب الإدارة الاجتماعية التي تساعد على تكريس علاقات الثقة والتعاون المتبادل بين مختلف الشركاء الفاعلين في عملية صنع القرار السياسي وتضمن الاستفادة من جميع المعارف والخبرات بشكل أكثر فعالية وكفاءة¹⁴، فإن جانبها العملي قد ارتبط هو الآخر بمبدأ أساسي هو ممارسة السلطة وتسيير الشؤون العامة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والإدارية.¹⁵

ثانياً: بعض مبررات الأمن الغذائي ودعائمه الأساسية

إن الأمن بمفهومه العام يتجاوز التعريف التقليدي لحالة السلم الناتج عن غياب الحرب إلى مفهوم أشمل يعالج كل التهديدات التي من شأنها خلق صدمات تعيق التعايش السلمي بين مختلف القوى داخل المجتمع الواحد، وفي منأى عن الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها خلق توترات، لأن العنف بالأساس هو مجرد محصلة لحاجات غير مشبعة، كالفقر والجوع والأمراض، وتدمير البيئة... وغيرها، حيث يجعل التعريف الواسع الأمن نتاج لغياب العنف المباشر المتضمن غياب العنف البنيوي.¹⁶، مما يجعل السلم والأمن مجرد توصيف لحالة إيجابية مرغوبة أكثر منه توصيف لحالة سلبية مرفوضة، تتداخل من خلالها مجالات متعددة مرتبطة بحياة الفرد ومعيشته اليومية كما أشار إلى ذلك ماكنمارا.¹⁷

وكنتيجه لهذا التوجه العام الذي يربط بين التحرر من جميع التهديدات التي تؤثر على حياة الفرد وسلامته في ظل انتشار الفقر والجوع وضعف مستوى الدخل والحرمان من الحقوق...، فإن مفهوم الأمن قد تفرع من مفاهيم فرعية مختلفة ذات علاقة بحاجات الفرد الأساسية واهتماماته العامة، كالأمن البيئي والأمن المائي والأمن الغذائي... وغيرها، بالنظر لأهمية علاقة هذه المجالات لبقاء الإنسان ووجوده. إذ يعتبر البعد الاقتصادي للأمن الوطني بالنسبة (C.Thornas) ذو أهمية قصوى كونه لا يربط الأمن بالمسائل الداخلية والعسكرية فحسب بل يتعداها إلى مسائل أخرى خاصة، كتأمين الأنظمة الغذائية والتجارية.¹⁸ فما هو الأمن الغذائي: **food security** ؟ وماهي أهم دعائمه ومؤشرات رصده؟

الأمن الغذائي حسب منظمة التغذية والزراعة يمثل ((توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشيطة)).¹⁹ كما يشير معناه حسب وزارة الزراعة الأمريكية إلى ((حصول كل الأفراد في كل الأوقات على كميات الطعام الكافية لضمان حياة نشيطة وصحية)).²⁰

وهو ما يعني أن الأمن الغذائي يتطلب توفر الغذاء للأفراد دون أي نقص، حيث لا يتحقق إلا عندما لا يخشى الفرد الجوع ولا يتعرض له، كما يستخدم كمعيار لمنع حدوث نقص في الغذاء مستقبلاً أو انقطاعه اثر عدة عوامل كالجفاف والحروب وغيرها، وهو ينقسم إلى نوعين :²¹

- الأمن الغذائي المطلق وهو الذي تتولى فيه الدولة الواحدة إنتاج الغذاء داخلها دون الاعتماد على الآخرين (الاكتفاء الذاتي).

- الأمن الغذائي النسبي وهو يعبر عن مدى قدرة الدولة على تلبية حاجيات سكانها من الغذاء بشكل كلي أو جزئي وبمعية الدول الأخرى.

وعلى هذا الأساس عرف مفهوم الأمن الغذائي كممارسة ووسيلة منذ القدم، حيث تطورت حاجة الإنسان للادخار مع تطور أساليب الحياة وانتقاله للزراعة والصيد، ومع تبلور الحضارات القديمة تم ابتكار آليات للحفاظ الأمن للغذاء وإعادة استخدامه عند الحاجة ولاسيما في فترات شح المطر ونقص المريع. حيث أستخدم المصريون القدامى المطامير لتخزين الحبوب والقمح وعمل الصينيون على بناء الصوامع للادخار وترشيد الاستهلاك خشية وقوع المجاعات وتفادي حالات الجفاف.²²

كما تطور المفهوم بعدها عبر العصور، اذ أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 هذا الحق في مادته 25، على اعتبار أن لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية... وبخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الصحية، ونص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة 11 على حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته من أجل توفير ما يكفي من حاجات الغذاء والكساء والمأوى"، بل ولأهمية الأمن الغذائي على الصعيد الإنساني والاجتماعي والاقتصادي، فقد تم التركيز في الإعلان العالمي للحق في التنمية على مبدأ تكافؤ الفرص في الوصول إلى الموارد الأساسية، كالتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان... وغيرها.²³

و نظرا لارتباط مفهوم الأمن الغذائي بعوامل كثيرة تتعلق بجوانب عامة كالوفرة والنوعية والقدرة ، كان لابد أن ترتبط دعائم الأمن الغذائي على مستوى الدولة بمجموعة من العناصر الأساسية مثل:²⁴

1- توفير السلع الغذائية: Ailability :و ذلك لأجل تحقيق التواجد الدائم للسلع الغذائية على مستوى الدولة وبالكميات الكافية للأفراد.

2- جودة الغذاء ومأمونيته Food Safety : لضمان جودة الغذاء وصلاحيته للاستخدام البشري وعدم احتوائه على مواد ومضيفات تهدد الصحة العامة، سواء على المدى القصير أو البعيد.

3- إمكانية الحصول على الغذاء Food Accessibility: وذلك من خلال التركيز على ضرورة توافق الأسعار مع القدرة الشرائية لأغلبية السكان، مما يسهل تأمين الحاجيات الأساسية من المواد الضرورية لأغلبية الأفراد.

4- الاستقرار stability : ويقصد به ضرورة الثبات في أوضاع المرتكزات الثلاثة السابقة الذكر مجتمعة ودون أي إختلالات في إحداها.

وفي المقابل ارتبطت مؤشرات رصد حالة الأمن الغذائي حسب لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها السادسة والعشرون في روما والمنعقدة عام 2000 على قضايا عامة، تتعلق بنصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية ومدى توافر الأغذية للاستهلاك البشري، بالإضافة إلى نوعية الغذاء الذي يتناوله السكان في المتوسط.²⁵ ومؤشر الامدادات الذي تم اقتراحه كمؤشر أساسي في مبادرة قاعدة بيانات التغذية في إفريقيا.²⁶ وعموما، لقد تطورت المؤشرات تباعا من قبل هيئات ومنظمات مختلفة بغية الوقوف الدقيق على حالة الأمن الغذائي في العالم، حيث ظهر مؤشر الأمن الغذائي العالمي لأول مرة عام 2012 (Global Food Security Index) يتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية تتضمن 13 دولة عبر العالم، وذلك بالاعتماد على²⁷:

- **مؤشر توفر الغذاء:** الذي تقاس من خلال قدرة الدولة على التوزيع وعملها في مجال البحث العلمي للتأهيل الزراعي والنهوض بالقطاع الفلاحي، ويتأثر هذا المؤشر بمحاصيل الزراعة، وارتفاع، الأسعار العالمية وانتشار الفساد... وغيرها.

- **مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي في الموارد الأساسية:** والذي يتم حسابه من خلال معرفة نسبة الاكتفاء الذاتي في الموارد الأساسية: كالقمح واللحوم الحمراء والزيوت النباتية والسكر... وغيرها، ويتأثر هذا المؤشر بالأمراض الزراعية والحيوانية والسياسات الفلاحية وكذا المناخ.

- **مؤشر الجوع:** الذي يتم احتسابه من خلال إحصائيات المصابين بسوء التغذية والهزال والعمر المرتقب عند الولادة، بالإضافة إلى معدلات الوفيات دون سن الخامسة... وغيرها.

- **مؤشر نقص التغذية:** والذي يتم احتسابه وفقا للإحصائيات الخاصة بالوضعية الصحية والحالة التغذوية وإمدادات الطاقة الغذائية، بالإضافة إلى النسبة المئوية للسكان ونقص التغذية.

وعلى هذا الأساس، تبقى الدول في حالة السعي الدائم لمواجهة تحديات الأمن الغذائي المختلفة والتي يمكن إجمالها حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عوامل:²⁸

■ النزاعات والاستقرار.

■ التقلبات المناخية ذات العلاقة بموجات الحر والتصحر والفيضانات المدمرة للمحاصيل الزراعية وغيرها.

■ الصدمات الاقتصادية.

■ ارتفاع تكلفة الغذاء.

■ تنامي أوجه عدم المساواة.

وذلك لارتباط الأمن الغذائي العالمي اليوم بمجموعة من التحديات والعراقيل تتعلق بجوانب كثيرة، كالاقتصاد والإدارة والبحث العلمي والموارد الطبيعية، نتيجة إهمال الأراضي الزراعية وانتشار الفساد السياسي

والإداري وشح المياه بالإضافة إلى مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة وغياب البحث العلمي في مجال الزراعة وتربية المواشي وغيرها.²⁹

ثالثاً: مؤشرات الأمن الغذائي وتحدياته في البلاد العربية

لقد ارتبط موضوع الأمن الغذائي في البلاد العربية بتحديات كثيرة لا ترتبط فقط بمشكلات ظهور جائحة كوفيد-19 واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية التي فاقمت الوضع وزادت من متاعب الدول العربية، وإنما تعود أيضاً لازمات اقتصادية ومالية مختلفة، كأزمة الغذاء التي عرفها العالم عامي 2007 و2008، سواء نتيجة تصاعد ظاهرة تقلبات الأسعار أو التغيرات المناخية التي صاحبها في عام 2010 موجات من الجفاف والتصحر، وأثرت على الإنتاج العالمي من المواد الغذائية، أو نتيجة لتداعيات جائحة كورونا التي زادت الأمر تعقيداً في 2020 و2021، حيث ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة 35 بالمائة في 2022.³⁰

كما ارتبطت مؤشرات حالة الأمن الغذائي في العالم العربي والعالمي، بمجموعة من العوامل المرتبطة بمجال القدرة على توفر الغذاء وشروط أو إمكانيات الحصول عليه، بالإضافة إلى أمانة وسلامة الغذاء وتوافر الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاجه ومدى القدرة على الصمود أمام التحديات والأخطار المختلفة، كما يشير إلى ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مؤشرات الأمن الغذائي على المستويين العربي والعالمي خلال الفترة 2019 و2021 (الدرجات من 0-100).

المؤشر	الوطن العربي			العالم		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021
المؤشر العام	61,4	60,4	60,6	60,9	59,4	60,9
توفر الغذاء	56,5	55,8	54,6	56,7	57,3	56,7
إمكانات الحصول على الغذاء	67,6	66,9	67,9	66,8	65,9	66,8
أمانة وسلامة الغذاء	68,0	69,5	68,0	68,0	67,6	68,0
الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود	50,9	42,1	48,7	50,8	49,1	50,8

المصدر: الإحصائيات مأخوذة عن:

Economist intelligence unit. <https://food securityindex.eiv.com/country>.

ولقد تدهور الوضع الغذائي في البلدان العربية في عام 2022 خاصة مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت على الدول غير النفطية وانعكست على الأسعار والإمدادات الغذائية بشكل سلبي، كون معظم الدول العربية تعتمد على هاتين الدولتين في التزويد بالقمح والحبوب والزيوت والأسمدة. فحسب

تقرير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ارتفعت قيمة الفاتورة الغذائية إلى 1,8 تريليون دولار بزيادة قدرها 51 مليار دولار مما كانت عليه في عام 2021، كما تم رصد ستة بلدان أكثر تضرراً من أزمة الغذاء في هذا الإطار وهي: إثيوبيا ونيجيريا وجنوب السودان واليمن وأفغانستان والصومال، مما يعني أن هناك دولتين عربيتين متضررتين بشكل حاد من الأمن الغذائي هما الصومال واليمن.

وعموماً، فإذا كانت الركائز الأساسية للأمن الغذائي اليوم، تشير إلى ارتفاع معدل نقص التغذية إلى حوالي 12 بالمائة من سكان المنطقة، سواء بسبب معاناة 50 مليون شخص من ظاهرة نقص الغذاء وحوالي 115 مليون (28 بالمائة) من السمنة، فإنه يمكن إجمال أسباب عجز الدول العربية عن تحقيق مؤشرات مستقرة في مجال الأمن الغذائي إلى مجموعة من العوامل منها: ³¹

1- نقص الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، إذ تبلغ مساحة الدول العربية 1,4 مليار هكتار بينما تقدر المساحة القابلة للزراعة فيها 197 مليون هكتار فقط، أي ما يعادل 36.5 بالمائة منها.

2- المناخ الجاف والشبه الجاف الذي يسود المنطقة العربية والذي يتسبب في تبخر المياه الشديد مما يؤثر على نسبة التساقط، حيث يبلغ معدل التبخر بالمنطقة العربية 2,500 ملمتر في السنة.

3- التصحر والجفاف الذي ساد المنطقة لعقود من الزمن، قد ساهم في ارتفاع نسبة الأراضي الصحراوية إلى حوالي 8,86 مليون كلم مربع، أي نحو 63 بالمائة من مساحة الدول العربية.

4- عدم الاستفادة من مخرجات البحث العلمي في مجال الزراعة وتربية الحيوانات والمائيات، رغم جهود المراكز الدولية، كالمركز الدولي للبحوث الزراعية إيكاردا والمراكز الإقليمية كالمركز العربي أكسادا، إذ بلغ عائد الاستثمار في البحوث التقنية في البلاد العربية نسبة تتراوح بين 35 و36 بالمائة سنوياً فقط.

استثناء الفساد الذي يعتبر المعيق الأساسي لحوكمة الأمن الغذائي بالبلاد العربية، حيث تحتل البلاد العربية مراتب متدنية في مؤشر محاربة الفساد بين رتبة 23 و168 حسب ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد³²، مما انعكس على تسهيل صفقات البناء والتوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة على محدوديتها، إضافة إلى نفوذ لوبيات الاستيراد التي تسعى إلى المزيد من الاستيراد خدمة لمصالحها على حساب الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

ومن هنا يمكن القول، أن هناك أسباب كثيرة تساهم اليوم بشكل كبير في عجز البلدان العربية عن سد الفجوة الغذائية وتحقيق الاستقرار في مؤشرات الأمن الغذائي المأمول، رغم ما تتوفر عليه من موارد طبيعية هائلة. فالمخرج الوحيد لتجاوز هذه التحديات بالنسبة لهذه البلدان هو حوكمة الأمن الغذائي بشكل تكاملي وليس قطري ووفق استراتيجيات مشتركة، على اعتبار أن الحوكمة ماهي إلا أسلوب جديد للتدبير يعمل على نزع الحواجز من المسيرين والمساهمين بهدف تحسين تنظيم وتوزيع المسؤوليات وصقل القدرات ودعم متطلبات التواصل الوظيفي³³ بين ثلاث فواعل هي: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.³⁴ ومن أجل رفع مستوى

قدرة المؤسسات وتحسين مستويات ادائها وهيبته لا سيما عن طريق الاستماع الجيد للسكان وتوسيع نطاق المشاركة واللامركزية.³⁵

أن التصدي لتحديات الأمن الغذائي في المنطقة العربية ينبغي أن يكون عن طريق حوكمة رشيدة لآليات تخطيط وتنفيذ السياسات واعتماد مبدأ التمكين والإشراك ومحاربة الفساد برؤية إستراتيجية، على اعتبار أن الرؤية الإستراتيجية ماهي إلا صورة ذهنية لما ينبغي أن يقوم عليه عالم المستقبل بناء على التنبؤ بتطورات الواقع المعاش، وتقدير نتائجه المستقبلية. حيث تعتبر مجرد آلية عبور أو تحرك من العالم الذي نتنبأ بتطوراتها الى العالم المرغوب فيه.³⁶

و بناء على ذلك، يمكن القول أن الرؤية الإستراتيجية في البلاد العربية قد أفرزت من الناحية النظرية العديد من المبادرات والاستراتيجيات لأجل تنسيق مسألة حوكمة الأمن الغذائي والتكامل البيئي في هذا المجال، لعل أبرزها ما يلي:³⁷

- تأسيس الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية سنة 1974.
- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي 1976.
- إنشاء مركز عربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة.
- إعداد إستراتيجية الأمن الغذائي العربي عام 1980 وتشكيل فريق امن غذائي عام 1983 الذي اعد 153 مشروعا لإنتاج السلع الغذائية موزعة على 13 دولة.
- إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005 و 2025 التي وضعت بناء على إعلان تونس 2004 وإعلان الجزائر 2005.
- إستراتيجية التنمية العربية المستدامة التي أفرزتها قمة الرياض عام 2006.
- البرنامج الطارئ للأمن العربي 2011-2031..
- الإستراتيجية العربية للأمن المائي في الوطن العربي 2010-2030.
- الاستراتيجية العلمية المبتكرة التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا بالأردن في 2022/10/12 والتي تهدف إلى الاستفادة من مخرجات الثورة العلمية في مجال الزراعة وتربية المائيات واستحداث سلالات مقاومة للجفاف والأمراض من اجل رفع إنتاجية الأراضي.³⁸

ولكن في مقابل ذلك، بالرغم من أهمية هذه المبادرات إلا أن الحوكمة الرشيدة للأمن لغذائي العربي، تبقى في حاجة دائمة الى إجراءات عملية تأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كون هدف تعزيز الحوكمة في هذا المجال لا يحتاج فقط كما سبق وأن رأينا إلى ضرورة الاعتماد على متطلبات الشفافية في التسيير كوضع منصات رقمية وبنوك للبيانات ومواقع للاستشارة وتقديم المعونة للمزارعين والفلاحين والعمال في مجال التغذية بصفة عامة، وإنما أيضا لابد ضمان فرص المشاركة أو

الإسهام الفعلي لكل المعنيين بالسياسات الغذائية لإنجاح جميع المشاريع المتعلقة بالإنتاج والتسويق والاستهلاك.

فإذا كان تحسين العمل الإجرائي يحتاج الى وضع إطار تشريعي وقانوني صارم لضبط الاستثمار في مجال الغذاء ومساءلة المخلين بالقوانين حول الإخفاقات والتعثرات بناء على تقييم دوري لبيانات مؤشرات الأمن الغذائي السنوية، فإن شروط التكامل والتنسيق في هذا الإطار تستدعي ضرورة تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في مجال التغذية والصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية واستزراع الأسمك باستخدام المخصبات الزراعية.

كما أن إشراك فعاليات المجتمع المدني من أجل التعبئة العامة وترشيد استهلاك الماء والغذاء والتضييق على الممارسات المهددة للأمن الغذائي كالتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وتلويث المصادر المائية، ينبغي أن يواكب كذلك بضرورات الاهتمام بمجال البحث العلمي والتكنولوجي، لاسيما في مجال تطوير محطات الأرصاد الجوية لضمان التنبؤ المبكر بالكوارث والأخطار الطبيعية المؤثرة على الزراعة، بالإضافة إلى الاهتمام بالمناطق الريفية والجبلية باعتبارها مصدرا رئيسا للأمن الغذائي وتشجيع الحياة الكريمة بها درءا للهجرة نحو المدن وتحويل النشاط الفلاحي إلى أنشطة خدمائية وتجارية لا تساهم في بعث الاكتفاء الذاتي، فضلا على دور القيادة الحاكمة في تجميع الجهود في جعل الأمن الغذائي أولوية للسياسات العامة على غرار ما قام به على سبيل المثال الجنرال بارك في كوريا الجنوبية وماوتسي تونغ في الصين الشعبية وميجي في اليابان وغيرهم.

الخاتمة

ومما سبق نخلص إلى أن التحولات المتسارعة التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة من القرن العشرين قد جعلت المفهوم الحوكمي يتأثر بالاتجاهات المعرفية العولمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال أهداف الاندماج والتكامل والتكيف، لا سيما مع الانتشار التكنولوجي وبروز الرغبة في تحقيق التنسيق على مستوى السياسات والاستراتيجيات لمواجهة المشاكل الدولية المختلفة، رغم ان التحديات اليوم تكمن في كيفية تطوير القدرة الاستيعابية للسياسات العامة وتنامي مستوى الفجوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة.

فالتحدي الأكبر بالنسبة للحكومة في مجال الامن الغذائي يكمن في كفاءة صنع السياسات العامة واتخاذ القرار ومكافحة الفساد وتحقيق النجاعة، حيث لا يمكن للدول العربية تجاوز معضلة الأمن الغذائي بها، إلا من خلال ضرورة فهم حالة الأمن الغذائي ومحدداته والعوامل التي تؤثر عليه، وذلك من خلال القدرة على وضع استراتيجيات وسياسات ناجعة ومتكاملة تتجاوز مجرد توفير الغذاء الى تمتين ركائزه الأخرى مثل إمكانية الحصول عليه والاستفادة منه واستقرار امداداته، وذلك من خلال تبني حوكمة رشيدة للأمن الغذائي على

المستويين القطري والقومي، وبناء على نهج تكاملي يقوم على مختلف الإفطار العربية لضمان التنسيق الدائم في مواجهة التحديات المشتركة.

على الرغم من أن الاستراتيجيات التي وضعتها اليوم البلدان العربية في مواجهة جوانب القصور في مؤشراتها للأمن الغذائي، قد حققت بعض التحسن وبخاصة في مجال الاكتفاء الذاتي لبعض المواد كالأسماء بنسبة 99.3 بالمائة ولفاكهة بنسبة 95 بالمائة والخضر بنسبة 94,8 بالمائة حسب تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2020 الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية³⁹، إلا أن القصور لا يزال يسود بيانات التوفر التي عرفت اتجاها سلبيا في مؤشرات الفقر والبطالة والتضخم.

ولهذا تبقى مؤشرات الاستفادة من الغداء، لا تزال تبين مدى ارتفاع معدل انتشار ظواهر التفرم والهزال وفقر الدم، كما تشير مؤشرات الاستقرار إلى وجود اتجاهات سلبية في مجال الاستقرار السياسي وتقلب الإمدادات الغذائية، لاسيما لا في ظل تزايد عدد الدول العربية التي تستورد أكثر من 50 بالمائة من احتياجاتها الغذائية كما تؤكد تقارير البنك الدولي.

وهو ما يعني أن حوكمة الأمن الغذائي في البلاد العربية هو السبيل الوحيد للنهوض بقطاع الغداء بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي وانفتاحه عن الديمقراطية على غرار ما حدث في بعض الدول الأخرى التي نجحت في حوكمة الأمن الغذائي، رغم أنها لا تزال تسجل مؤشرات سلبية في مجال الديمقراطية والحقوق المدنية كالصين وروسيا وغيرهما.

فالتركيز في هذه المرحلة بالنسبة لهذه البلدان يجب أن يكون منصبا حول تجميع الجهود والطاقات الوطنية خدمة لهدف واحد هو تحقيق الاكتفاء الذاتي وبخاصة في المواد الأساسية كالقمح والحبوب والزيوت والأسمدة بقيادة قوية تسعى إلى تعبئة الرأي العام من أجل الالتفاف على السياسات العامة وفق إشراك لأصحاب الشأن من مزارعين وموالين ومستهلكين. وذلك من خلال ربط الأمن الغذائي بالأمن القومي وضرورة تجاوز الأزمات التي تنتجها التبعية في هذا المجال، حتى يمكن الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي وتقادي تداعيات الصراعات القادمة التي قد تكون مرتبطة بالماء والغذاء وتغيرات المناخ بشكل كبير.

الهوامش

¹ whatisGovernance ?in :<https://tamayaosbc.wordpress.com/2014/08/21/what-is-gouvernance/>

² dictionnaire d'économie et de sciences sociales, sous la direction de C-D Echaudemaison, Alger, Berti éditions, 2009,p469.

³ Srimulyani indawati, La bonne gouvernance : les peuples au cœur des Objectifs de développement durable,24 septembre 2015, in: <https://blogs.worldbank.org/fr/voices/la-bonne-gouvernance-les-peuples-au-coeur-des-objectifs-de-developpement-durable>.

⁴ انظر مثلا:

José Antonio Ocampo , « Les pays en développement et la gouvernance financière internationale »,Revue d'économie financière ,Année 2003. ,in: https://www.persee.fr/docAsPDF/ecofi_0987-3368_2003_num_70_1_4832.pdf.

- ⁵ حسن حنفي، "تقييم تجارب حوار الحضارات" في: نادية محمود مصطفى وعلاء ابوزيد (تحرير)، خطابات عربية وغربية في حوار الحضارات، مصر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2004، ص 56-59.
- ⁶ Muhammad Ali, Governance and Good Governance: A conceptual Perspective, p 67-68. in : http://www.qurtuba.edu.pk/the_dialogue/the_%20Dialogue/10_1/Dialogue_january_March2015_65-77.pdf
- ⁷ what is Good Governance?, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, in: <https://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf>.
- ⁸ Francis Fukuyama, What Is Governance?. Working Paper 314 January 2013, Center for Global Development 1800 Massachusetts Ave., NW Washington, DC 20036 ; p3. in: https://www.files.ethz.ch/isn/159182/1426906_file_Fukuyama_What_Is_Governance.pdf
- ⁹ Sous la direction de Deepa Narayan. Autonomisation et réduction de la pauvreté ; traduit de l'américain par sylvie pesme ; P29
- ¹⁰ gouvernance, in : <http://www.un.org/fr/>
- ¹¹ باسل البستاني، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 69.
- ¹² أنظر / تقرير عن التنمية في العالم الطبيعة المتغيرة للعمل، تقرير رئيسي لمجموعة البنك الدولي، 2019، ص 10، في: <http://documents.worldbank.org/curated/en/711541543929794801/pdf/WDR-2019-ARABIC.pdf>
- ¹³ United Nations CDP, Committee for Development Policy, Global governance and global rules for development in the post-2015 era. In: <https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/CDP--excerpt-2014-1.pdf>
- ¹⁴ John Pitseys, Le concept de gouvernance, Revue interdisciplinaire d'études juridiques, volume 65, 2/2010, p 224.
- ¹⁵ Pierre Calame, Les relations entre niveaux de gouvernance : la subsidiarité active, Extrait de La Démocratie en miettes, ouvrage paru aux Editions Charles Léopold Mayer, 2003, in: http://www.i-r-e.org/fiche-analyse-241_fr.html
- ¹⁶ ايزاك آ. ألبرت، " فهم السلم في إفريقيا" في : ديفيد ح.فرانسييس (الإعداد)، إفريقيا: السلم والنزاع، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 57.
- ¹⁷ Jhohn I. madux, The Development Philosophy of Robert, S; Mc namara, , Juine 1981, world.Bank.p9 a suiv.in : <http://documents.worldbank.org/curated/eu/3277>
- ¹⁸ سمير الحامدي، ربيع الغضب (مقارنة أولية)، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2012، ص 47
- ¹⁹ Pulication, FLIES, »default in : <https://www,a,mf,org-ac>
- ²⁰ <https://www,amf,org,ae>
- ²¹ ايمان حيارى، مفهوم الأمن الغذائي، في: www,fpri,org,retrieved48-2018 edited:
- ²² عبد الحافظ الصاوي، ماوضع الأمن الغذائي في العالم العربي وما أكثر الدول المهددة بالجوع، في: <http://aljazeera,vet/ebusiness/2022/>
- ²³ الإعلان العالمي للحق في التنمية، في : <http://www.uk/org>.
- ²⁴ By. Lester. Brown (15/10/2013) ; Global Food Security ,10 Challenges in:WWW.The.global.Blist.com.Retrieved /4-8 2018.Edited ;
- ²⁵ لجنة الأمن الغذائي العالمي -FAO في: <https://www,fao,org>
- ²⁶ مبادرة قاعدة، بيانات التغذية في إفريقيا في: <https://www,africa.www.africa.nutrition,net>
- ²⁷ <https://www,fao,org>.
- ²⁸ <https://www,fao,org>.
- ²⁹ By. Lester. Brown (15/10/2013) ; Global Food Security ,10 Challenges in: www.The.global.Blist.com.Retrieved/4-8_2018.Edited
- ³⁰ رصد الامن الغذائي في المنطقة العربية ، في: <http://www,aoad,ofg>
- ³¹ أنظر / unexwa,org/sites/sefault/files/pubs/pdf/tracking-food-security-arab-region-arab/pdf ومنظمة التنمية الزراعية . في: www,aoad,org

³²انظر/ <http://www,aman-palestine,org/activities/1058-html/>

33 جريدة عميرة، القيادة والحكمة في الانظمة التربوية، مجلة عالم التربية، العدد 20، 2011، ص357.

³⁴ philippe moreau defarges, la gouvernance,p,m,f,France,2003. ,p15

³⁵ henri bartoli, repenser le developpement en finir avec la pauvreté ;paris ; éditions ; unesco/economica ;1999 ;p78.

³⁶ محمد فهمي درويش، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص213.

³⁷ انظر unexwa,org/sites/sefault/files/pubs/pdf/tracking-food-security-arab-region-arab/pdf

³⁸ التحويل المستدام لانظمة الاغذية الزراعية: التحدي والفرص، في: fao,org/neareast/news/view/ar/c/1609242

³⁹ انظر/ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، نفس المرجع السابق الذكر.